Paradigm MENA

تقدير موقف/ 4 ديسمبر/ كانون الأول/ 2024

عملية ردع العدوان- الآفاق المستقبلية في ظل التشابك الدولي والمحلي

Comms@paradigmmena.com

قائمة المحتويات:

تمهيد..... 03

أولاً: السياق المحلي في شمال غرب سورية..... 03

ثانياً: التشابك الإقليمي والدولي في عملية ردع العدوان..... 05

١-موقف النظام السوري من ٧ أكتوبر ونجاحه في كسر العزلة الدبلوماسية..... 05

٢-رفض الحل السياسي وتجاهل المصالح التركية..... 06

٣- تركيا واستغلال سحب التفويض الأمريكي لروسيا وإيران..... 06

ثالثاً: في شكل عملية ردع العدوان وحدودها..... 07

١- الفصائل المشاركة..... 07

٢- أهداف العملية..... 08

رابعاً: ردود الفعل الإقليمية والدولية والسيناريوهات المتوقعة..... 09

١- المواقف الإقليمية والدولية..... 10

٢- سيناريوهات انخراط اللاعبين الدوليين والإقليميين في النزاع..... 11

الخلاصة..... 13

تمهيد

في 27 نوفمبر 2024، أطلقت هيئة تحرير الشام وعدد من فصائل المعارضة السورية المسلحة في شمال غربي سورية عملية عسكرية حملت اسم "ردع العدوان"، بدأت في ريف حلب الغربي ثم مالبثت أن توسعت لتشمل محافظة حلب وأرياف إدلب وحماة، لتقوم بعدها بيومين فصائل من الجيش الوطني المدعوم من تركيا بإطلاق عملية "فجر الحرية" للسيطرة على منطقة تل رفعت الخاضعة لسيطرة وحدات الحماية الكردية. شكلت كلتا العمليتين كسراً في خطوط التماس بين النظام والمعارضة في مناطق شمال غرب سورية التي ثبتت بموجب الاتفاق "التركي الروسي" لوقف إطلاق النار في مارس 2020.

حققت هيئة تحرير الشام وفصائل المعارضة المسلحة انتصارات سريعة ومفاجئة؛ فقد استطاعت حتى تاريخ هذا التقرير، السيطرة على كامل مدينة حلب ثاني المدن السورية والعاصمة الاقتصادية في البلاد فضلاً عن معظم أريافها وأرياف إدلب وحماة وباتت المعارك على مشارف مدينة حماة وسط البلاد؛ لتتحول العملية المفاجئة في أقل من أسبوع من عملية صغيرة يمكن أن تحرك المياه الراكدة في الملف السوري لحدث مدوي قد يعيد خلط الأوراق إقليمياً ويفتح الملف السوري على سيناريوهات عديدة نظراً لاشتباكه مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

أولاً: السياق المحلي في شمال غرب سورية:

قبل الحديث عن مآلات العملية لابد من فهم السياق المعقد لمناطق شمال غرب سورية التي أعاد تشكيلها النزاع في سورية بعد الانتفاضة التي شهدتها البلاد عام ٢٠١١. يقدر عدد سكان مناطق شمال غرب سورية الخارجة عن سيطرة النظام السوري بحوالي ٦ مليون نسمة. يتوزعون على ثلاث مناطق رئيسية: إدلب وريف حلب الغربي، يعيش فيها مايقارب ٤ مليون شخص تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، التي تمارس السيطرة المدنية من خلال حكومة الإنقاذ السورية، ومنطقتي درع الفرات (جرابلس، اعزاز، الباب) ومنطقة غصن الزيتون (عفرين وريفها) والتي يعيش فيها حوالي ٢ مليون نسمة. كما يعيش حوالي ١,٥ مليون نسمة من إجمالي السكان في المخيمات. على مدار العقد الماضي، عانت المنطقة بشكل كبير من النزاع الدائر بين النظام والمعارضة، وتم ترحيل الكثير من السكان إليها من مقاتلي المعارضة وعائلاتهم من مناطق (ريف دمشق، ودرعا، وحمص، وحماة، وحلب) بموجب مصالحات برعاية روسية تركية بعد أن سيطر عليها النظام وحلفائه.

تشكلت المناطق الشمالية بمحاذاة إدلب نتيجة عمليتين عسكريتين رئيسيتين؛ العملية الأولى، أطلقها الجيش التركي في العام ٢٠١٦ بالتعاون مع فصائل المعارضة السورية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مما أدى إلى تشكيل منطقة نفوذ تُعرف باسم منطقة "درع الفرات". أما العملية الثانية، فقد أطلقتها القوات التركية في العام ٢٠١٨ مع حلفائها من المعارضة السورية ضد قوات حماية الشعب الكردية، وأسفرت عن تشكيل منطقة نفوذ تُعرف باسم منطقة "غصن الزيتون".

في سياق آخر، تم تحديد أربع مناطق لخفض التصعيد خلال الجولة الرابعة من مفاوضات أستانا في ٤ مايو/أيار ٢٠١٧، بمشاركة ثلاث دول رئيسية هي تركيا وروسيا وإيران. شملت هذه المناطق محافظة إدلب وأجزاء من المحافظات المجاورة وهي اللاذقية وحماة وحلب، كما شملت مناطق محددة في شمال محافظة حمص، والغوطة الشرقية، إضافة إلى مناطق محددة في جنوب سورية تضم محافظتي درعا والقنيطرة. كان الهدف من إنشاء مناطق خفض التصعيد إجراء مؤقتاً يسعى لوقف العنف بشكل فوري وتحسين الأوضاع الإنسانية وتهيئة الظروف المناسبة للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع في سورية.

رُسمت حدود منطقة خفض التصعيد الرابعة في الجولة السادسة من مسار أستانا في أيلول ٢٠١٧، ثم جرى تثبيتها رسمياً بموجب اتفاق سوتشي في تاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٨؛ تضمنت هذه المنطقة محافظة إدلب بالكامل، إضافة إلى أجزاء من أرياف حلب وحماة واللاذقية. وبسبب استمرار قوات النظام في التوغل داخل منطقة خفض التصعيد الرابعة، توصلت تركيا وروسيا إلى اتفاق جديد في سوتشي في تشرين الأول ٢٠١٩. نص هذا الاتفاق على إنشاء تركيا اثنتي عشرة نقطة مراقبة، وتأسيس منطقة عازلة يتراوح عمقها بين ١٥ و ٢٠ كيلومتراً في مناطق المعارضة، مع اشتراط خلوها من السلاح الثقيل. كان الهدف الرئيسي من هذا الاتفاق هو فتح الطرق الدولية التي تربط حلب بكل من دمشق واللاذقية، وهو ما لم يتحقق. اتهمت موسكو تركيا بعدم تنفيذ التزاماتها لتبرير توسع قوات النظام في ريفي حلب وإدلب. وبدعم من سلاح الجو الروسي المكثف، تجاوزت قوات النظام حدود المنطقة العازلة المتفق عليها في سوتشي. وخلال الفترة من بداية أيلول ٢٠١٩ حتى ٥ آذار ٢٠٢٠، سيطرت قوات النظام والميليشيات الموالية لها على ما يقارب نصف المساحة المشمولة باتفاق سوتشي ٢٠١٨. استقرت الحدود النهائية بعد تدخل الجيش التركي تحت مسمى "درع الربيع" الذي نجح في وقف تقدم قوات النظام والميليشيات المدعومة من إيران، وتُوج ذلك باتفاق تركي روسي لوقف إطلاق النار.

ورغم الهدوء النسبي طوال السنوات الماضية؛ إلا أن المنطقة كانت تشهد اشتباكات متقطعة وقصف متبادل بين هيئة تحرير الشام وقوات النظام والميليشيات الإيرانية يتخللها غارات من الطيران الروسي.

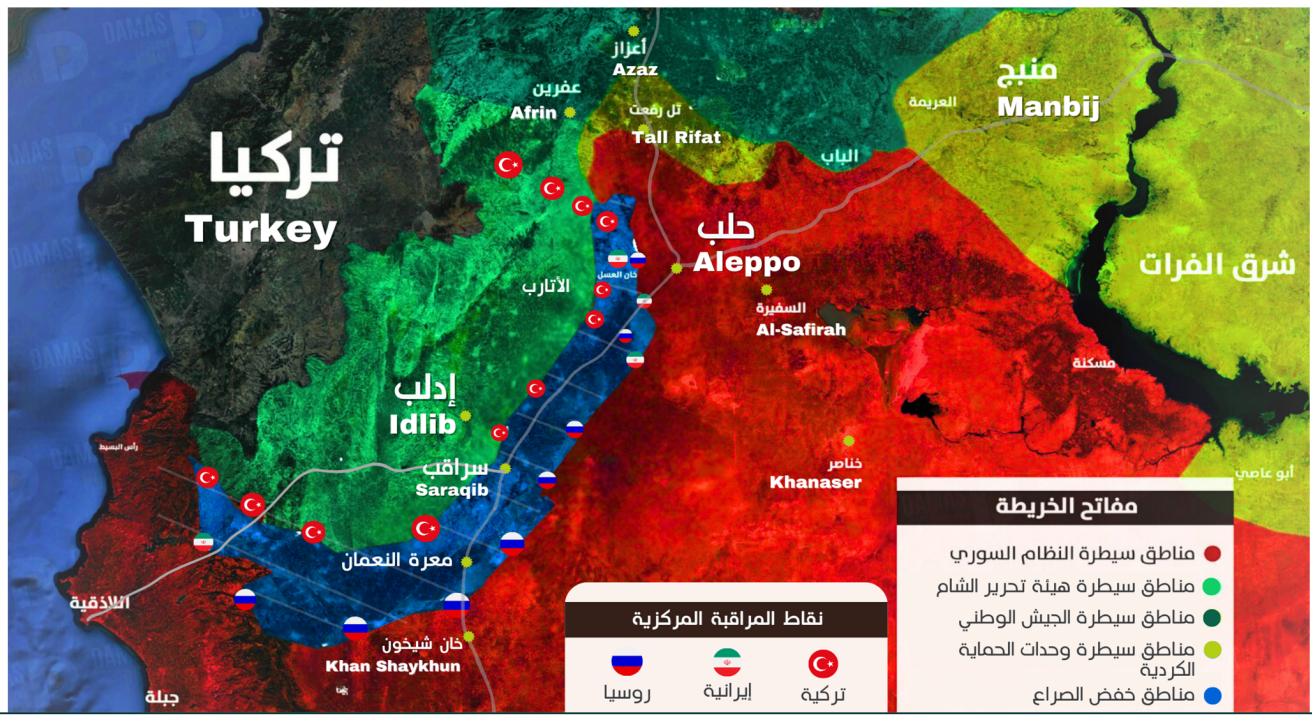

ثانياً: التشابك الإقليمي والدولي في عملية ردع العدوان:

ربطت بعض المواقف الدولية عملية "ردع العدوان" بتداعيات أحداث السابع من أكتوبر ونتائج الحرب على لبنان. يمكن النظر إلى هذا الارتباط من زاويتين: الأولى، كونه فرصة انتهزتها تركيا وفصائل المعارضة لتحسين موقفها التفاوضي في الساحة السورية بعد إضعاف الدور الإيراني؛ والثانية، باعتباره جزءاً من ترتيبات عالمية أوسع تهدف إلى إخراج إيران من سورية وتوجيه ضربة لمصالح روسيا في سورية، في ظل تأزم الموقف بينها وبين الغرب في أوكرانيا. ومع ذلك، للحصول على صورة متكاملة، يجب وضع هذه القراءة في إطار تشابك مصالح القوى الفاعلة في الملف السوري.

١- موقف النظام السوري من ٧ أكتوبر ونجاحه في كسر العزلة الدبلوماسية:

منذ بدء التدخل الروسي في سورية عام ٢٠١٥، اعتمد النظام السوري استراتيجية المراهنة على عامل الوقت لتغيير الموقف لصالحه على الأرض. واستند في ذلك على التغيرات في المناخ الإقليمي والدولي، ساعياً لفرض واقع جديد يمكنه من الالتفاف على مسار الحل السياسي المنصوص عليه في القرار الأممي ٢٢٥٤، والذي تؤكد معظم القوى المتدخلة في الملف السوري على ضرورة الالتزام به.

وقد نجح النظام بالفعل في تحقيق جزء كبير من هذه الاستراتيجية، مستفيداً من الدعم العسكري الكبير الذي قدمه حليفاه (الروسي والإيراني). فرغم أن الانتصارات التي تحققت لم تكن حاسمة بشكل كامل، إلا أنها مكنت الحكومة السورية من استعادة سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي السورية.

بعد ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ اتخذ النظام موقفاً متمايزاً عن ما بات يعرف بوحدة الساحات لمحور المقاومة (إيران، العراق، سورية، لبنان، اليمن، غزة) وعلى الرغم من الدور اللوجستي الذي لعبته سورية في إيصال السلاح إلى حزب الله في لبنان إلا أن الجبهة السورية بقيت منضبطة، وفي المقابل اقتصرت الاستهدافات الإسرائيلية التي تصاعدت بشكل كبير في سورية على مواقع لإيران وحزب الله. ويبدو أن النظام السوري رأى في هذا السلوك المنضبط، كدولة تملك قرارها المستقل عن الميليشيات، فرصة مهمة لإعادة بناء شرعيته من خلال لعب أدوار إقليمية تسهم في تحقيق الاستقرار. واستطاع الحفاظ على موقف متوازن يجنبه الاستهداف الأمريكي الإسرائيلي، ويحظى بتفهم حليفه الإيراني. وكان الأهم ماحققه على صعيد كسر العزلة الدبلوماسية حيث نجح في إحراز تقدم في ثلاثة اتجاهات:

-استعادة مقعد سورية في جامعة الدول العربية وعودة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية: في مايو ٢٠٢٣، قرر وزراء الخارجية العرب استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات الجامعة العربية، مما أدى إلى إعادة فتح السفارات وتبادل السفراء بين دمشق والرياض بعد انقطاع دام ١٢ عاماً.

-إحياء مسار التطبيع السوري-التركي برعاية روسية: بدأت دمشق وأنقرة مساراً لتطبيع العلاقات نهاية عام ٢٠٢٢، بلقاءات على مستوى وزراء الدفاع والخارجية، برعاية موسكو.

-جهود أوروبية لتغيير المقاربة تجاه الملف السوري: قادت إيطاليا وبعض الدول الأوروبية مساعي منفردة لتبني نهج أكثر مرونة تجاه سورية، تحت ضغط قضايا مثل ملف اللاجئين، مع إبداء استعداد لدعم مشاريع التعافي المبكر.

٢- رفض الحل السياسي وتجاهل المصالح التركية:

شعر النظام السوري بارتياح نسبي تجاه وضعه الدبلوماسي، وهو ما تجلّى في كلمة الرئيس السوري خلال القمة العربية الإسلامية الاستثنائية في الرياض في تشرين الثاني الماضي. استمر النظام في رفض الحلول السياسية، حيث عمل على تفريغ المسار العربي الذي دعا إلى اتخاذ خطوات عملية وفاعلة للتدرج نحو حل الأزمة وفق مبدأ "الخطوة مقابل الخطوة"، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤. بدلاً من ذلك، ركّز على تفعيل العلاقات الثنائية مع الدول العربية، في محاولة للعودة إلى ما قبل عام ٢٠١١.

وعلى صعيد تطبيع العلاقات مع تركيا، وصلت المحادثات إلى طريق مسدود. فتركيا تصر على موقفها برفض جدولة انسحابها من الأراضي السورية ما لم تحصل على ضمانتين أساسيتين; الأولى تتعلق بضمانات أمنية لمكافحة حزب العمال الكردستاني، والثانية تتمثل في تحقيق حل سياسي يتيح عودة أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ سوري موجودين في أراضيها. ورغم وجود وساطة روسية، استمر النظام السوري في تشدده، مستفيداً من عاملين; الأول، هو الانفتاح العربي المتزايد تجاهه، والثاني هو حاجة تركيا الملحة للتطبيع. هذه الحاجة التركية تدفعها عدة عوامل من أهمها، مصالح حزب العدالة والتنمية الذي يسعى لتحسين وضعه الداخلي بعد خسارته في الانتخابات البلدية الأخيرة، ورغبته في معالجة ملف اللاجئين السوريين، إضافة إلى المخاوف التركية على أمنها القومي من الملف الكردي، وحاجتها لبناء تفاهمات مع كل من دمشق وبغداد.

٣- تركيا واستغلال سحب التفويض الأمريكي لروسيا وإيران:

قدمت إيران دعماً كبيراً للنظام السوري في حربه ضد المعارضة، واستفادت من التوصل إلى الاتفاق النووي في ٢٠١٥ لتعزيز دورها الإقليمي. يمكن القول أن الإدارة الأمريكية الديمقراطية منحت إيران ما يشبه "الوكالة" للتدخل في سورية، خصوصاً أنها كانت شريكاً رئيسياً للولايات المتحدة في محاربة تنظيم الدولة في العراق. مع ذلك، جاء التدخل الروسي في سورية في أيلول ٢٠١٥ نتيجة تفاهمات روسية-أمريكية، تُوجت بإصدار القرار الأممي ٢٢٥٤ في كانون الأول ٢٠١٥، الذي يدعو إلى حوار بين السلطة والمعارضة بهدف تحقيق انتقال سياسي. إلا أن العلاقات الأمريكية-الروسية تدهورت بشدة مع الحرب في أوكرانيا، وبلغت ذروة التوتر مؤخراً عندما سمح الرئيس بايدن لأوكرانيا باستخدام صواريخ "أتاكامز" بعيدة المدى.

شكلت الحرب الروسية-الأوكرانية نقطة محورية في الصراع العالمي بين محورين: الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى. وقد انعكس هذا الصراع في مناطق توتر متعددة حول العالم، مثل كوريا وتايوان وإفريقيا وفلسطين، مما يرجح عودة الساحة السورية لتكون ميداناً لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى

كما أن أحداث السابع من تشرين الأول وتداعياتها ساهمت في إعادة صياغة الحسابات الأمريكية في المنطقة. فقد حصلت إسرائيل على دعم أمريكي غير مشروط في حربها ضد حزب الله وحماس، مما أدى إلى تصعيد المواجهة مع إيران وحلفائها الإقليميين. مع تزايد الضغط الأمريكي لإخراج إيران من سورية، ووسط احتمالات عودة الرئيس ترامب المعروف بموقفه المتشدد تجاه إيران، يبدو أن التوجه نحو تقليص نفوذ إيران في سورية سيزداد وضوحاً في المرحلة المقبلة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، وبعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار الذي تضمن في بنوده وقف تدفق السلاح إلى لبنان، يبدو أن تركيا رأت الفرصة مواتية لتحقيق عدة أهداف استراتيجية في الملف السوري. تتمثل في فرض واقع جديد على شركائها في مسار أستانا، ودفع النظام السوري للتفاوض تحت ضغط العمليات العسكرية، وتقديم نفسها أمام الولايات المتحدة كقوة ضامنة جديدة لاستقرار المنطقة قبل تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة، مدفوعة بعدة عوامل:

تداعيات المعركة في لبنان: الضربات القاسية التي تلقاها حزب الله، باعتباره القوة الأساسية التي تدعم وجود النظام السوري على الأرض، دفعت تركيا إلى استغلال الفراغ الناجم عن تراجع نفوذ الحزب.

التوافق الدولي على إخراج إيران من المنطقة: الجهود المبذولة لوقف تمرير السلاح إلى لبنان واحتواء النفوذ الإيراني، تقدم فرصة لتركيا لتعزيز موقعها كبديل إقليمي في إدارة التوازنات.

إمكانية التفاهم مع روسيا المنهكة من الحرب في أوكرانيا: تراهن تركيا على أن روسيا، في ظل انهاكها الناتج عن حربها الطويلة مع أوكرانيا، ستتجنب الدخول في صدام مباشر معها. المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين، وحاجة روسيا إلى تركيا كقوة إقليمية لضمان مصالحها المستقبلية في سورية، وكوسيط في الملف الأوكراني، تعزز هذا الاحتمال.

استغلال الفرصة قبل قدوم الرئيس ترامب: تركيا تدرك أن عودة ترامب إلى السلطة قد تحمل توجهات جديدة تهدف إلى وقف الصراعات في المنطقة وفرض واقع جيوسياسي يخدم مصالح الولايات المتحدة. لذلك، تسعى أنقرة إلى فرض واقع جديد يتماشى مع مصالحها، خاصة في مواجهة خطط نتنياهو لفرض شرق أوسط جديد.

ثالثاً: في شكل عملية ردع العدوان وحدودها:

أطلقت هيئة تحرير الشام عملية عسكرية تحت اسم "ردع العدوان"، بالتعاون مع مجموعة من الفصائل العسكرية التي انضوت تحت مظلة غرفة عمليات مشتركة أُطلق عليها اسم "إدارة العمليات العسكرية". وقد حددت هذه القوات مجموعة من الأهداف العسكرية في بداية العملية، لكن هذه الأهداف شهدت تحولاً وتطوراً بعد تحقيق نجاحات كبيرة وسريعة على الأرض.

١-الفصائل المشاركة:

هيئة تحرير الشام: هي الفصيل الأقوى والأبرز فيها، ولدت من رحم جبهة النصرة، ثم انبثقت باسم الهيئة بموجب اندماج مجموعة من فصائل مسلحة سورية في ٢٠١٧ بعد انطلاق مفاوضات أستانا. وتتخذ الهيئة موقفاً رافضاً لهذه المفاوضات، معتبرة إياها جزءاً مما تصفه بـ"المؤامرة على الثورة السورية". وتشكل الهيئة نقطة خلاف رئيسية بين تركيا وروسيا، إذ تطالب روسيا بتفكيكها بموجب الاتفاق الروسي التركي، مستندة إلى تصنيفها على لوائح الإرهاب الدولية. وقد شهدت الهيئة تحولات في بنيتها، حيث أعلنت انفكاكها عن تنظيم القاعدة، وتسعى باستمرار إلى تحسين صورتها.

الجبهة الوطنية للتحرير: وهي اتحاد بين مجموعة من فصائل المعارضة السورية المسلحة في محافظة إدلب أعلن عنه عام ٢٠١٨، بالتزامن مع تهديدات الجيش بالهجوم على هذه المنطقة.

حركة أحرار الشام: أعلن عن إنشائها عام ٢٠١١، تعرف عن نفسها بأنها حركة إسلامية إصلاحية تجديدية شاملة تهدف إلى إسقاط النظام السوري وبناء دولة إسلامية. كانت من أقوى الفصائل في سورية ثم ضعفت بعد اغتيال قادتها في رام حمدان عام ٢٠١٤، وتقول إنها "تكوين عسكري، سياسي، اجتماعي، إسلامي شامل".

الحزب الإسلامي التركستاني: أنشأ من جهاديين من المسلمين الإيغور، قدموا من موطنهم في الصين بأعداد قليلة تحت راية الجهاد في ٢٠١٣، واستمر تدفقهم برفقة عوائلهم طيلة هذا العام. انضم إليهم جهاديون آخرون من جنسيات خليجية وشمال أفريقية وآسيوية وغربية، لديهم صيت ونفوذ قوي لما أظهروه من تمرُّس وخبرة في القتال وإدارة المعارك.

اللافت في هذه العملية العسكرية هو مستوى الانضباط العالي الذي تظهره الفصائل المشاركة، والذي يشبه إلى حد كبير أداء الجيوش النظامية. يعزز هذا الانضباط العسكري المميز الافتراضات حول وجود دعمٍ تركي للعملية، وقد تجلى ذلك في عدة نقاط يمكن ملاحظتها في سير العمليات، منها:

-النواحي الشكلية المتمثلة في التسليح الجيد واللباس الموحد وغياب الرايات في مقابل رفع علم المعارضة فقط والانضباط على المستوى الإعلامي.

-لم تسجل المراكز الحقوقية حتى الآن أي انتهاكات في التعامل مع المدنيين أو العسكريين.

-الكفاءة القتالية العالية والتنظيم والخطط المسبقة التي تبدو واضحة في التحركات المدروسة والتي انعكست في نجاحات كبيرة ومستمرة.

٢-أهداف العملية:

وصفت إدارة العمليات العسكرية العملية بأنها ضربة استباقية، في حين جاءت أهدافها المعلنة على لسان أبرز قادتها في مايلي:

حماية المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها في إدلب وأرياف حلب الغربية، من خطر القصف والهجمات العسكرية.

كسر مخططات النظام عبر ضربات استباقية لمواقعه تسعى لتقليص النفوذ العسكري للنظام والميليشيات المتحالفة معه في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

تسهيل عودة المهجرين الذين أجبروا على النزوح من مناطقهم بسبب العمليات العسكرية والقصف المتكرر، إلى منازلهم ومناطقهم الأصلية.

حققت فصائل المعارضة تقدما ميدانياً سريعاً، حيث تمكنت بعد يومين من انطلاقها من السيطرة على أكثر ٢٥٠ كيلومتر مربع، تشمل عشرات القرى والمدن في كل من حلب وإدلب. قبل أن تشهد المنطقة انهياراً مفاجئاً في خطوط النظام السوري أمام هجوم المعارضة المنسق الذي نجحت من خلاله في السيطرة على كامل مدينة حلب والتي خرجت من يد النظام لأول مرة منذ ٥٠ عام من حكمه، كما سيطرت على كامل محافظة

ادلب والطرق الدولية الاستراتيجية وصولاً إلى تخوم مدينة حماة. ويمكن أن يعزى هذا التقدم السريع إلى مجموعة من العوامل:

-انسحاب حزب الله من سورية وعدم وجود عدد كاف من المسلحين المدعومين من إيران في المحافظة.

-التدريب والكفاءة القتالية والدعم الفني واللوجستي التي تتمتع بها فصائل المعارضة.

-انهيار معنويات الجيش السوري نتيجة التقدمات السريعة للفصائل.

-عدم رغبة الحاضنة الشعبية في القتال نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة والتململ من سياسات النظام وميول البعض لتأييد القوات المهاجمة.

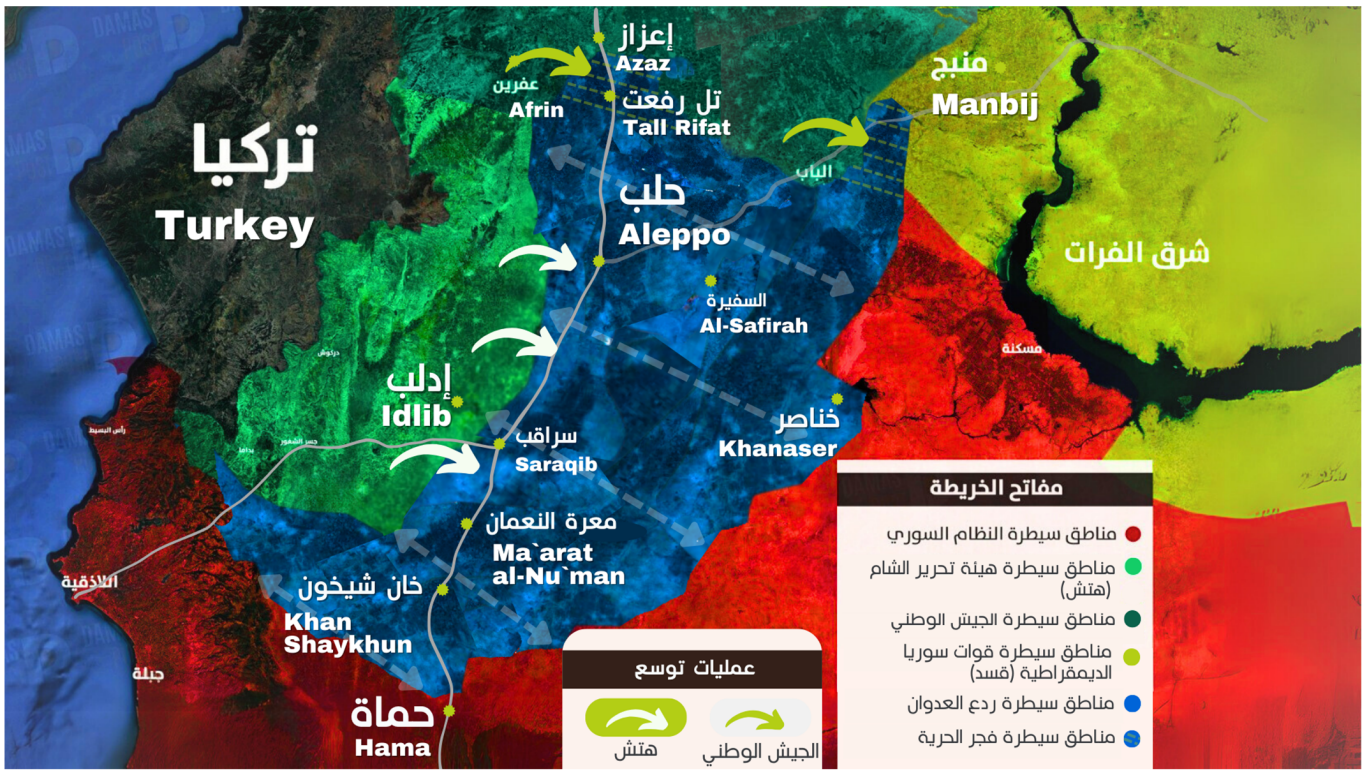

رابعاً: ردود الفعل الإقليمية والدولية والسيناريوهات المتوقعة:

رفعت النجاحات المفاجئة للعملية سقف التوقعات عند المشاركين بها وعند شرائح واسعة من الشعب السوري سواء في مناطق سيطرة المعارضة أو دول اللجوء أو من الذين يعيشون في مناطق الحكومة وباتوا يرون فيها فرصة لكسر الجمود وتحريك الملف السوري نحو حل سياسي أو تغيير جذري يخرجهم من الأوضاع الصعبة التي يعيشونها، في حين أثار مخاوف شرائح أخرى من السوريين من المصير المجهول وعودة ويلات النزاع أو من مآلات انتصار الفصائل الإسلامية التي تطرح الكثير من التساؤلات عن كيفية تعاملها مع السوريين من مختلف المكونات رغم الخطاب الجامع الذي تطرحه في بياناتها وممارساتها حتى الآن.

أثارت هذه التطورات الميدانية ردود فعل وتباينات في مواقف القوى الإقليمية والدولية المختلفة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة نظراً لأن الملف السوري، منذ فترة طويلة، بات محكوماً بشكل كبير بإرادات ومصالح وحسابات الدول الفاعلة وأدواتها على الأرض.

وتأتي في مقدمة هذه القوى المؤثرة: الولايات المتحدة، وتركيا، وروسيا، وإيران، ودول الخليج العربي.

١-المواقف الإقليمية والدولية:

الولايات المتحدة وحلفاؤها من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة: أصدرت بياناً مشتركاً يدعو إلى خفض التصعيد في سورية، مؤكدة على ضرورة حماية المدنيين والبنية التحتية في مناطق النزاع. وأشار البيان إلى أن التصعيد الحالي يعكس الحاجة الملحة إلى حل سياسي شامل للأزمة السورية، يتم تحقيقه عبر عملية سلام بقيادة دمشق، وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، الذي يحدد إطاراً لانتقال سياسي يضمن الاستقرار ويشمل جميع الأطراف السورية.

تركيا: أكدت تركيا أن استقرار إدلب يمثل أولوية استراتيجية لها، وتجدد التزامها باتفاقيات أستانا التي تهدف إلى تنظيم الوضع في المنطقة. وقد عبرت عن مخاوفها العميقة إزاء التصعيد الأخير، معتبرة أن الهجمات على إدلب تشكل خطراً جسيماً على الأمن الإقليمي، خاصة نظراً لقرب هذه المناطق من حدودها. وفي هذا السياق، أوضح وزير الخارجية التركي أنه من غير الدقيق اعتبار الأحداث الجارية مجرد تدخل خارجي، محملاً النظام السوري المسؤولية عن التطورات الأخيرة بسبب عدم رغبته بالتفاوض مع المعارضة. ولذلك، تصر تركيا على ضرورة انخراط النظام السوري في عملية سياسية جادة مع المعارضة لحل الأزمة القائمة.

روسيا: أكدت روسيا دعمها الكامل للنظام السوري، مشددةً على أن الوضع في حلب يمثل خرقاً لسيادة سورية. ودعت إلى ضرورة استعادة النظام السيطرة على المنطقة بسرعة. كما ظهر هذا الدعم في التدخل العسكري المباشر، حيث نفذت القوات الجوية الروسية منذ بدء العملية أكثر من ٤٥٠ غارة. ورغم هذا الدعم، أقالت روسيا المسؤول العسكري عن عملياتها في سورية، وهو ما يعكس استياءً روسياً من الأداء الميداني أمام تطورات الأوضاع.

إيران: ترى إيران في الهجوم في أنه يمثل خرقاً لاتفاقات أستانا، وزعمت أن هذه التحركات تأتي ضمن مخطط أمريكي إسرائيلي لزعزعة استقرار المنطقة وأبدت استعدادها للدفاع عن النظام. وألقى نائب المرشد باللوم على تركيا معتبراً أنها اخطأت في الحسابات ووقعت في الفخ الأمريكي.

الدول العربية: أصدرت كل من الإمارات ومصر والأردن مواقف داعمة لدمشق، مؤكدةً على أهمية استعادة الأمن والاستقرار، مع التشديد على ضرورة احترام وحدة سورية وسلامة أراضيها. في المقابل، أبدت بعض الدول العربية قلقها من تصاعد النزاع، لكنها شددت على الحاجة إلى مقاربة سياسية شاملة لمعالجة الأوضاع الراهنة. أما العراق، فقد أعلن تأمين حدوده مع سورية وأبدى استعداده لدعم دمشق في جهودها للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

اسرائيل: ذكرت هيئة البث الإسرائيلية، نقلاً عن مصادر أمنية، أن التطورات الحالية في سورية قد تصب في مصلحة الأمن الإسرائيلي، خاصة في حال قيام حزب الله بإرسال قواته إلى سورية، وهو ما قد يسهم في تخفيف التوتر على الحدود الشمالية لإسرائيل. وفي السياق ذاته، أوردت صحيفة "هآرتس" على لسان مسؤولين أن إسرائيل تتخذ استعداداتها لمواجهة كافة السيناريوهات المحتملة، بما فيها احتمال سقوط النظام

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي أن بلاده لا تنحاز لأي من الأطراف المتنازعة، في حين يبدو أن الموقف الإسرائيلي يعكس مخاوف من احتمالين: إما تعزيز إيران لوجودها العسكري في سورية، أو سيطرة قوات إسلامية على المناطق المتاخمة لحدودها الشمالية.

٢-سيناريوهات انخراط اللاعبين الدوليين والإقليميين في النزاع:

يتسم المشهد الدولي بتباين واضح في المواقف يصعب التوفيق بينها. فرغم حصول النظام السوري على تعاطف عربي نابع من المخاوف من سيطرة قوى الإسلام السياسي المدعومة تركياً على سورية، وهو ما تعتبره الدول العربية تهديداً لأمنها القومي، إلا أن مسألة تقديم الدعم الفعلي تبقى معقدة وشائكة. ومن جهة أخرى، يبدو من الصعب إحداث تحول في موقف النظام ودفعه نحو قبول الحل السياسي في ظل استمرار الدعم الإيراني المطلق، إذ أن انتصار المعارضة يعني خسارة إيران لمشروعها بشكل كامل الأمر الذي يفتح الباب على العديد من السيناريوهات التي ستساهم في تشكيل ملامح المنطقة.

السيناريو الأول: استحضار سيناريو حلب ٢٠١٦:

يسعى النظام السوري إلى تطبيق مقاربة تشبه ماحدث عام ٢٠١٥ عقب التدخل الروسي الإيراني الذي ساعده في استعادة معظم الأراضي التي كانت تحت سيطرة المعارضة، أو من خلال تخويف العالم بسيطرة قوى إسلامية متطرفة لكن يبدو هذا السيناريو مستبعداً للأسباب التالية:

-ما حدث في ٢٠١٥، بُني على تفاهم روسي أمريكي أنتج القرار ٢٢٥٤، مع تقاسم أدوار؛ دور أمريكي في شرق الفرات، وروسي في بقية المناطق السورية، فضلاً عن "وكالة أمريكية" لإيران بموجب تفاهم على هامش الاتفاق النووي مع إدارة أوباما.

-تطلب سيناريو استعادة حلب عام ٢٠١٦، ثلاث شروط غير متوفرة حالياً: الأول، وجود قوات على الأرض لم يعد النظام السوري يمتلكها، خاصة بعد الضربات التي تلقتها الميليشيات الإيرانية وحزب الله في لبنان وسورية، والثاني التدخل العسكري الروسي الذي اعتمد على أسلوب القصف المكثف، وكذلك تدخل مجموعة فاغنر، الشرط الثالث وجود دعم العربي، وهو أمر يبدو مستبعداً في ظل فقدان الثقة بنظام دمشق في المضي قدماً بالحل السياسي، وأن الدعم العربي في هذه الحالة يعني إعادة للنفوذ الإيراني الذي يسعى العرب لإضعافه في سورية.

-من الممكن أن تكون المعارضة قد تعلمت الدرس وتسعى لتقديم تطمينات إقليمية ودولية عبر تقديم وجه مدني وخصوصاً بوجود الضامن التركي.

السيناريو الثاني: تورط عراقي ودعم إيراني وروسي غير مشروط

تظل كل من روسيا وإيران متمسكتين بحليفهما في دمشق رغم انشغالهما في جبهات أخرى، حيث يمتلك الطرفان قدرات عسكرية كافية لتغيير مجرى المعركة. فبإمكان روسيا، التي تشارك حالياً عبر الغارات الجوية لاحتواء الهجوم، أن تكثف مشاركتها وتجعلها أكثر فعالية إذا قدمت إيران مقاتلين ذوي خبرة على الأرض. وعلى الرغم من الخسائر التي تكبدتها الأذرع العسكرية الإيرانية في حربها مع إسرائيل، فلا يزال بإمكانها الاعتماد على أعداد كبيرة من الميليشيات العراقية، خاصة مع وجود اندفاع لدى بعض الأطراف للدفاع عن نظام دمشق.

إلا أن هذا السيناريو يبقى مستبعداً، على الأقل في الوقت الحالي، نظراً للأسباب التالية:
-سيؤدي تدخل الميليشيات الإيرانية إلى إشعال حرب طائفية بين السنة والشيعة، قد تتحول إلى حزام ناري يمتد من طرابلس في لبنان وصولاً إلى الموصل في العراق. هذا التصعيد سيهدد استقرار المنطقة برمتها لسنوات، وهو سيناريو سترفضه العديد من الأطراف العربية والدولية لما له من تداعيات كارثية على الأمن الإقليمي والدولي.
-سيتيح هذا السيناريو لإسرائيل فرصة الاستفادة من النزاعات الطائفية في سورية والعراق ولبنان لإعادة رسم خارطة المنطقة وفق مصالحها. فقد يؤدي تصاعد النزاع إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية متناحرة، مما يسهم في إضعاف الدول المركزية. كما سيمنح إسرائيل المجال لتوسيع نفوذها وفرض سيطرتها بشكل أكبر في الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى تعزيز عملياتها العسكرية في جنوب لبنان وسورية دون مقاومة فعالة من قوى موحدة.
-قد تكون هذه المغامرة غير محسوبة، حيث قد تؤدي إلى صدام مع الموقف التركي المتشدد في حماية أمنه القومي. تمتلك تركيا قدرة عالية على المناورة مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع الولايات المتحدة وروسيا، فضلاً عن قوتها العسكرية والاقتصادية. وفي المقابل، تواجه إيران عزلة دولية متزايدة وأزمات داخلية، ما يجعلها تسعى لإعادة بناء علاقاتها مع الغرب وإيجاد تفاهمات مع الرئيس الأمريكي المقبل ترامب، حال عودته إلى السلطة.

السيناريو الثالث: معركة حماة ورسم معالم التسوية

التسوية السياسية في سورية باتت مرتبطة بشكل مباشر بالنتائج العسكرية على الأرض، خاصة في معركة حماة، التي قد تحدد ملامح السيناريو القادم بين تحقيق تسوية سياسية أو العودة إلى حالة الجمود مع رسم خطوط جديدة للصراع. في حال نجحت فصائل المعارضة بالسيطرة على حماة، سيشكل ذلك منعطفاً كبيراً في موازين القوى، ومن غير المتوقع أن يُسمح للمعارضة بالتقدم نحو دمشق، حيث تسعى الأطراف الإقليمية والدولية، وخاصة روسيا وتركيا، إلى الحفاظ على توازن يمنع انهيار النظام بشكل كامل. هذا النهج يأتي لضمان عدم حدوث فراغ سياسي أو أمني قد يفتح المجال لفوضى أوسع في المنطقة، مما يعيد توجيه الأهداف العسكرية لتكون ضمن حدود سياسية واضحة تدعم تحقيق تسوية شاملة. لذلك من المرجح أن يتم استثمار نجاح العملية العسكرية في حماة من قبل تركيا للوصول إلى تسوية سياسية مع النظام السوري، ذلك عبر توافق تركي-روسي بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤. وقد ظهرت مؤشرات على هذا التوجه بعد التصعيد الأخير، من خلال الحديث عن اجتماع ثلاثي في إطار مسار استانا في الدوحة.
مع ذلك، تواجه هذه التسوية تحديات جوهرية، أبرزها الخلافات بين أطراف أستانا، حيث تعيق تباينات المصالح بين تركيا وروسيا وإيران التوصل إلى اتفاق نهائي. كما أن تعنت النظام السوري وحليفه الإيراني بالوصول إلى حل سياسي سيحول دون الوصول إلى اتفاق بين الأطراف. وفي حال استمرار هذا الجمود، قد تتحول منطقة حماة إلى نقطة رهان ميدانية، مع بقاء الخرائط العسكرية على حالها حتى تتضح معالم التغيرات الدولية، وانتظار جميع الفرقاء عودة ترامب إلى السلطة.

الخلاصة:

إن الأزمة السورية، التي انفجرت في عام ٢٠١١، تمثل أكثر من مجرد نزاع عسكري بين أطراف متناحرة؛ فهي أزمة سياسية، اجتماعية، واقتصادية مركبة، تتطلب حلولاً جذرية وشاملة على جميع الأصعدة. ومن خلال تحليل مجريات عملية ردع العدوان، يتبين أن مآلات هذه العملية تظل مرهونة بالعديد من العوامل التي تتجاوز التصعيد العسكري نفسه. ومن الضروري النظر إلى السياق المحلي والسياق الإقليمي والدولي معاً لفهم الأبعاد الحقيقية لهذه العملية، واستخلاص الدروس اللازمة لتوقع مسارات الحلول المستقبلية. إن العملية العسكرية التي تشهدها المنطقة مشبعة بالشحن العاطفي والتاريخ الطويل من المعاناة، كذلك، فإن العملية التي تأتي في توقيت حساس، لا يمكن فهمها بمعزل عن التطورات الإقليمية والدولية.

فمنذ التدخل العسكري الروسي في ٢٠١٥ تراجع الموقف الغربي، وتمكن النظام السوري من تحقيق تقدم عسكري ملحوظ في السنوات الأخيرة. إلا أن المتغيرات الإقليمية بعد السابع من أكتوبر حرّكت الملف السوري، الأمر الذي قد يبعث من جديد الحياة في الحل السياسي، وهذا مرهون بتحرك الأطراف الفاعلة في الملف. وفي حال قررت روسيا وإيران تقديم الدعم للنظام السوري في مساعيه لاستعادة المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات بين الأطراف السورية وخلق خطوط جديدة للصراع. لكن تجاهل التحولات العميقة في المعادلات الإقليمية والدولية يجعل هذا السيناريو محفوفاً بمخاطر التصعيد الذي قد يتجاوز حدود سورية ليؤثر بشكل أوسع على إعادة تشكيل المنطقة بأكملها. ولذلك، يظل الحل السياسي هو الخيار الأمثل لتجنب المزيد من الدمار وتحقيق الاستقرار على المدى البعيد. ويتطلب ذلك العودة إلى المسارات الدبلوماسية الأممية، وخاصة مسار جنيف، والسعي نحو تسوية شاملة تشكل أساساً لحل الأزمة. وهو ما يمكن أن يمثل فسحة أمل حقيقية للمستقبل إذا تم التركيز على مصالح الشعب السوري وتحدياته الحقيقية. غير أن هذا السيناريو قد يستغرق وقتاً نظراً للخلافات الجوهرية بين أطراف أستانا الثلاثة، والتي من المتوقع أن تنعكس على الواقع الميداني في الأيام والساعات المقبلة وفقاً لما ستؤول إليه نتائج المعركة في حماة.